المعونة الفنية الزراعية للبلاد المتخلفة اقتصاديا

بقلم محرر الأهرام الزراعى

كانت أول خطوة فى سبيل وضع مشروع المعونة الفنية للأمم المتخلفة اقتصادياً قراراً أصدره المجلس الاقتصادى والاجتماعى للأمم المتحدة فى اجتماعه بتاريخ ٤ مارس سنة ١٩٤٩ بناء على اقتراح الوفد الأمريكى أشار فيه بتكليف سكرتير عام المجلس الاتصال بالمنظمات المختصة للأمم المتحدة لإعداد برنامج واف لما يمكن أن تنهض به كل من هذه المنظمات فى هذا السبيل . وتقدم السكرتير العام بتقرير يجمع البرامج التى تقدمت بها هيئة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية للعمل والأغذية والزراعة . واليونسكو (التربية والعلوم والثقافة) والطيران المدنى ، والصحة العالمية ، كما تضمن التقرير بيانات تقدمت من هيئات دولية مالية وتجارية حول المشروع .

أهداف المشروع :

ومما دعا إلى العناية بهذا المشروع أن أمماً قفزت بعيداً فى مضمار الإنتاج الاقتصادى والنهوض بأحوال المعيشة لشعوبها ، ذلك لأنها استفادت بما جادت به بحوث القرنين الأخيرين ، بينما شعوب كثيرة مازالت متخلفة ، وقد تبين من إحصاءات اجتمعت لدى هيئة الأمم المتحدة أن متوسط إيراد الفرد فى الولايات المتحدة بلغ فى عام ١٩٤٨ ١٤٠٠ ريال أمريكى وتفاوت بين ٤٠٠ ريال و ٩٠٠ ريال فى أربع عشرة أمة ، بينما لم يتعد المائة ريال للفرد فى السنة فى خمس وعشرين أمة وشعوب أخرى يقدر تعدادها بنصف سكان المعمور . ولا يقتصر ضرر هذا التفاوت الواسع على البلاد المتخلفة اقتصادياً ، إذ أن ضعف إنتاج هذه البلاد وتأخرها فى أحوال المعيشة يحد من مقدرتها الشرائية لمنتوجات البلاد المتقدمة ، كما أن رفع مستوى الإنتاج فيها يفيد البلاد الوافرة الإنتاج ، إذ يوسع المجال لديها لتصريف منتوجاتها وتشغيل رءوس أموالها وخبراتها ، كما أننا قد أصبحنا نرى بلادا قليلة تتمتع ببحبوحة من العيش لا مثيل لها ،

بينما غالبية البلاد الأخرى تكابد أشد حالات الفقر ، وهذه التفرقة الجامحة هى أساس الاضطرابات الاجتماعية والاقتصادية فى العالم ، ولهذا فإن تضييق هذا التفاوت بين الشعوب ، بل بين أفراد الشعب الواحـــد ، يعتبر فى الوقت الحاضر عملا أساسياً لاستقرار العالم اقتصادياً واجتماعياً . والسبيل إلى ذلك هو استخدام المعلومات الفنية لزيادة إنتاج الأفراد والشعوب .

وقد تبين أن البلاد المتخلفة اقتصادياً هى البلاد التى جل اعتمادها على الزراعة ، وأن نصيب الفرد من الإنتاج فيها لايعدو جزءاً من عشرة من نصيب المشتغلين بالزراعة فى البلاد التى قطعت شوطاً بعيداً فى مضمار التقدم الاقتصادى ، واعتمدت على تطبيق البحوث الفنية فى النهوض بشئونها الزراعية ، لهذا كان طبيعياً أن تتجه المعونة الفنية أكثر ما تتجه إلى النهوض بالإنتاج الزراعى ودعمه لتصنيع البلاد الزراعية لموازنة اقتصادياتها .

أبواب المعونة الفنية للزراعة :

وقد درست منظمة الأغذية والزراعة فى لجانها ومؤتمراتها أبواب المعونة الفنيـة التى يمكن أن تنهض بالإنتاج الزراعى وترفع من مستوى المشتغلين فى ذلك ، ونلخص ذلك فيما يلى :

١ — مساعدة الحكومات لتنظيم الهيئات الرسمية المشتغلة بالزراعة ، والقيام بدراسة جامعة لنظام هذه الهيئات فى مختلف البلاد .

٢ — تدريب وتثقيف أهالى البلاد المتخلفة اقتصادياً فى بلادهم أو فى بلاد أجنبيـة ويحتمل أن تنشأ مراكز للتدريب للمناطق المتخلفة .

٣ — علاج المسائل الرئيسية التى تحد من الانتاج الزراعى ، وتختلف باختلاف المناطق كمسائل أمراض الحيوان والنبات ، واستعمال مياه الرى وتحسين التقاوى والسلالات الماشية وآلات الزراعة وتيسير اقتنائها .

٤ — تشجيع البحوث الفنية ومعاونة الهيئات القائمة بذلك .

برامج المعونة الفنية للزراعة :

وقد وضعت برامج لمختلف المساعدات الفنيـة التى يمكن أن تؤديها منظمة الأغذية

والزراعة للحكومات التى تطلب ذلك إذا مادخل المشروع فى طور التنفيذ ووضع نظام للأولوية فى إجابة مطالب الحكومات فى ذلك فقسمت هذه المطالب إلى ثلاث فئات تتلو بعضها فى الأولوية إلى حد ما وهى :

الفئة الأولى : الطلبات التى يؤدى تنفيذها إلى زيادة عاجلة فى إنتاج المواد الغذائية والحاجيات الأخرى للسكان المحليين ، وتشمل هذه الفئة المشروعات القصيرة المدى والمتوسطة التى تبشر بنتائج عاجلة .

الفئة الثانية : الطلبات التى يحتمل أن يؤدى تنفيذها فى المستقبل القريب إلى زيادة ملموسة فى الدخل الظاهرى للدولة الطالبة للمساعدة ، وفى الاستغلال الاقتصادى لمواردها الطبيعية . وهذا قد يؤدى الى زيادة صادراتها وتقليل حاجتها الى استيراد البضائع التى يمكن إنتاجها محليا بطريقة اقتصادية ، وبالجملة تلك الطلبات التى يؤدى تنفيذها إلى إيجاد ظروف ملائمة لاستثمار الأموال واتساع التجارة .

الفئة الثالثة : الطلبات الخاصة ، بالمشروعات الطويلة المدى كمشروعات الأبحاث .

وإذا ماقدمت إلى المنظمة عدة مشروعات متساوية فى الأهميـــة وجب أن تعطى الأولوية لتلك التى تهم أكثر من دولة من الدول الطالبة للمساعدة .

تنظيم المعونة الفنية وتمويلها :

ويقضى النظام المقترح للمشروع بأن تكون المعونة الفنية التى تسدى لبلد من البلاد إجابة لطلب حكومتها ، وأن يراعى عند اجابة هذا الطلب أن تعنى هذه الحكومة بايجاد الهيئة الرسمية التى توالى تنفيذ المشروعات المقترحة وتكتتب بالمال لهـا . وقد توضع شروط مكتوبة بين الحكومة التى تطلب المعونة الفنية والهيئة الدولية التى تمدها بها بما يكفل ذلك .

وسيراعى فى تنفيذ مشروعات المعونة الفنية ثقافة الشعب الذى يمنح هذه المعونة وعاداته حتى يسهل القيام بها .

ورغبة فى التوفيق بين الهيئات الدولية التى تقوم بتنفيـــذ هذا المشروع ستنشأ لجنة إدارية للتنسيق Administrative Coordinating Committee ويرمز لها

بالحروف A.C.C تتبعها لجنة فنية Technical Assistance Committee ويرمز لها بالحروف T.A.C تدرس المشروعات التي تتقدم بها هذه الهيئات وتعمل على التنسيق بينها .

وقد دعيت الحكومة المصرية هي وثلاث وسبعون دولة أخرى لمؤتمر يعقد في ليك سكس يوم ١٦ مايو القادم للموافقة على مشروع المعونة الفنية والاشتراك فيه .

وستنشأ لجنة للمعونة الفنية تحت إشراف هيئة الأمم المتحدة « Technical Assistance Board » ويرمز لها بالحروف « T.A.B » تتكون من مندوب عن هيئة الأمم المتحدة ومديري عموم الهيئات الدولية المختصة لتقرير البرامج التي تنفذ والأموال التي تخصص لها ، وستنال هيئة الأغذية والزراعة أكبر حصة من الاعتمادات التي تكتتب بها الحكومات للمعونة الفنية .

برامج مصر للمعونة الفنية :

وجدير بمصر أن تعنى فوراً بدراسة المشروعات المختلفة ـ زراعية وغير زراعية ـ التي تتطلب معونة فنية للتقدم بذلك في الوقت المناسب ، كما يجب أن تدرس ضروب المعونة الفنية التي يمكن أن تقدمها للبلاد الأخرى ، وخاصة بلاد الشرق الأدنى اعتماداً على ما لدى بعض أفرادها من خبرة خاصة .

استـــدراك

نسبنا مقال « القيمة الاقتصادية لمتخلفات الزراعة في مصر » المنشور في هذا الباب من العدد الماضي الى حضرة الدكتور فهمي خليل ، والحقيقة أن كاتب المقال هو الأستاذ عبد المنعم بلبع ، اخصائي الكيمياء بتفتيش الزراعة بالبحيرة ، ونحن إذ ننشر هذا نعتذر لحضرته ونثني على مقاله .